

البنوك المتنقلة تكسر ظاهرة «المستريحين» في مصر

البنك الأهلي يدرش مصرفاً متنقلاً للعاملين بالعاصمة الإدارية تمهيداً لتعميم التجربة



دخلت مصر لأول مرة نطاق البنوك المتنقلة لتعزيز ثقافة الشمول المالي ودمج المعاملات النقدية في القنوات الرسمية، ما يعزز تنشيط الاقتصاد ويواجه مشكلة الكثافة داخل فروع البنوك، بتقديم الخدمات المصرفية للأفراد في القرى والنجوع، وتوقف تنامي ظاهرة «المستريح» التي جذبت إلى ممارسيها أموالاً طائلة من البسطاء، حيث تقوم على فكرة الاستثمار خارج البنوك.

أو مستويات دخول كافية تفرض تأسيس فروع.

ويضاف إلى ذلك المعوقات الجغرافية التي تحول دون وصول موظفي البنوك إلى تلك المناطق النائية، الأمر الذي يصعب معه تأسيس فروع نمطية للبنوك. والوحدة المصرفية الجديدة عبارة عن فرع يقدم جميع الخدمات البنكية التي يحتاجها الأفراد، وتعاقد البنك مع شركة كبرى لإنتاج الحافلات الكبيرة، بعد أن صممت وحدات منها جهزتها من الداخل وفقا لمعايير الفروع التي يستخدمها البنك، بما يسمح باستقبال الأفراد.

ومن خارج السيارة الكبيرة توجد ماكينة صراف آلية تمكن الأفراد من صرف الأموال وتنفيذ الخدمات الإلكترونية عبرها أيضا بشكل يسهل من وتيرة عمل الوحدة المصرفية المتنقلة ويخفف الضغط على موظفي هذه الوحدة.

وأشار عكاشة إلى أنه تم إطلاق الوحدة المصرفية الأولى للبنك بغاية تقديم الخدمات المصرفية إلى القاطنين على أعمال العاصمة الإدارية، في شرق القاهرة، وذلك لأهمية توفير الخدمات المصرفية لهم ببسر وأمان في مواقع عملهم إلى حين افتتاح فرع البنك الأهلي المصري.

وتقع العاصمة الإدارية على مسافة 40 كيلومترا شرق القاهرة ولا توجد خدمات بنكية بها حتى الآن، بوصفها لا تزال في مراحل الإنشاء وبها أكثر من 43 شركة عقارية، بخلاف شركات تعمل في قطاعات مرتبطة بمنظومة التشييد والبناء. وقدرت عاصم الجزار وزير الإسكان والمجمعات العمرانية الجديدة عدد العمال المباشرين وغير المباشرين في مشروع العاصمة الإدارية الجديدة بحوالي مليون عامل موزعين على ستة أحياء سكنية.

ويحتاج هذه العدد الضخم إلى خدمات مصرفية، منها صرف المرتبات، وتحويل الأموال إلى ذويهم، بدلا من السفر وما يصاحبه من مخاطر فقدان



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - يحلم مواطنون يعيشون في قرى نائية بوجود بنك قريب من منازلهم، يتمكنون من خلاله إنهاء جميع معاملاتهم المصرفية بدلا من اللجوء إلى أحد الأشخاص لاستثمار أموالهم ثم يهرب بها، وهو ما ساعد على انتشار ظاهرة «المستريح» المعروفة في مصر.

يقطع حمدي محمود مسافة تصل إلى نحو 20 كيلومترا كل شهر لاستلام معاش والده المسن الذي كان يعمل في شركة الكهرباء، ويخطط لهذه الرحلة التي يستهلك فيها نحو نصف يوم، ذهابا وإيابا، بما في ذلك الوقوف في صفوف الانتظار داخل البنك.



هشام عكاشة
وحدات مصرفية لتقديم الخدمات تزامنا مع الفروع المتنقلة



يحيى أبو الفتوح
أطلقنا أول بنك إلكتروني قبل عامين لنشر الثقافة المصرفية

وقور علمه بطرح البنك الأهلي المصري لأول فرع متنقل له لم يصدق بأن حلمه تجاوز مرحلة الخيال، وأصبحت البنوك بإمكانها الذهاب مباشرة إلى الأفراد.

قال هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري في تصريح خاص لـ«العرب»، إن الفرع الجديد الذي دشنته البنك عبارة عن وحدة مصرفية متنقلة، فكرتها الأساسية تعزيز الشمول المالي والوصول إلى المناطق التي لم تصل إليها فروع البنوك لعدم وجود كثافة سكانية

نشر ثقافة مصرفية فريدة من نوعها

ويصل عدد فروع الخدمة الإلكترونية في البنك الأهلي نحو 22 فرعا تمتد من الإسكندرية شمال مصر على البحر المتوسط حتى أسوان في الجنوب.

وتتواكب البنوك المتنقلة مع خطة الحكومة لتطوير 1500 قرية فقيرة ضمن مبادرة «حياة كريمة» التي دشنت لتطوير الريف باستثمارات تصل إلى نحو 32 مليار دولار.

وتستهدف الخطة تطوير الخدمات في ريف مصر الذي يقطنه نحو 58 مليون نسمة ويعاني نقصا كبيرا في الخدمات الأساسية.

وتفتتح مبادرة البنوك المتنقلة التي أطلقها البنك الأهلي الباب أمام بنوك أخرى لاقتفاء هذه التجربة ودخول سباق الفوز بحصص سوقية في مجال التجزئة المصرفية، وخاصة البنوك الخليجية التي تسعى إلى توسيع نطاق أعمالها في مصر، لأن ملف التحول الرقمي في مصر لا يزال في بداية الطريق.

جاءت فكرة فروع البنوك المتنقلة بناء على دراسات تفصيلية كشفت عن حاجة مصر إليها خدمة ملف التحول الرقمي عبر الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع. ويصل متوسط كثافة المتعاملين مع البنوك في مصر، بحسب بيانات البنك المركزي، إلى نحو 23 ألف مواطن لكل فرع بنكي، الأمر الذي يكشف حاجة الجهاز المصرفي إلى توسيع نطاق فروعه لتخفيف الكثافات في النظام المصرفي.

وقال يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري «أطلقنا أول فرع يمكنه العمل بشكل آلي دون الحاجة إلى الموظفين في مطلع 2019».

وأضاف لـ«العرب» أنهم لمسوا الحاجة للذهاب إلى الأفراد لتعميق ثقافة التعامل المصرفي، بما يسهم في دمج المعاملات غير الرسمية في الإطار الرسمي عبر النظم البنكية، وهو ما يعزز من زيادة كفاءة حركة الأموال في النشاط الاقتصادي.

الأموال بطرق غير مشروعة، والتي تنتشر بشكل كبير في المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية.

وشهدت الفترة الماضية تفجّر أزمات متعددة لتوظيف الأموال خارج نطاق البنوك والأدوات المالية الرسمية، واستغل عدد من الأشخاص المحتلين بعضا من سكان المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية وقاموا بإيهامهم بالحصول على عوائد مجزية بعد استثمار أموالهم لديهم، وتبدأ الفائدة من 30 في المئة، ثم يكشف بعدها الأفراد أنهم وقعوا في فخ «المستريح».

ويعود هذا اللقب إلى تفجّر أكبر عملية نصب في تاريخ مصر قبل ست سنوات وكان بطلها «أحمد المستريح» الذي استطاع أن يجمع نحو 250 مليون دولار من الأفراد بدعوى توظيفها بعائد شهري يصل إلى نحو 20 في المئة في حين أن سعر الفائدة في البنوك وقتها لم يتجاوز 9 في المئة.

الأموال، إلى جانب توجيهه بعض من مداخله في أوعية ادخارية مناسبة، بدلا من ادخارها لدى أفراد قد يستولون عليها ويهربون بها، ما يعيد إلى الأذهان ظاهرة «المستريح».

وتكشف عكاشة عن خطة للبنك تستهدف زيادة عدد الفروع المتنقلة، ويجري حاليا تدعيم الوحدة الجديدة التي تعد الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، بوحدة إضافية مماثلة لاستخدامها في مناطق أخرى وقرى ومراكز على مستوى كامل الجمهورية.

وتضم خطة البنك إنتاج وحدتين أصغر من الوحدة الحالية للوصول بهما إلى القرى والنجوع التي لا تستوعب الحافلات الكبيرة لنشر الثقافة البنكية والخدمات المصرفية والمدفوعات الإلكترونية، ومنع تسرب أموال إلى أشخاص غير أمناء.

ويؤكد خبراء أن مبادرة البنوك المتنقلة تقضي على ظاهرة توظيف

«العربية للطيران مصر» تدرش أولى رحلاتها المباشرة إلى مسقط

وهذا بدوره سيسهم في تعزيز النشاط السياحي بين البلدين. وأضاف أن هذه الرحلات الأسبوعية بين مسقط والقاهرة ستلبي تطلعات المسافرين الراغبين في زيارة البلدين سواء من السلطنة أو من جمهورية مصر العربية، أو لجعل مسقط وجهتهم إلى محطات في شرق آسيا، نظرا لما يوفره مطار مسقط الدولي من خطوط تربط مع بقية المطارات في دول آسيا عبر خطوط رحلات طيران مباشرة.



سامر النبهاني
محطة القاهرة من أهم الوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط

كما حقق مطار مسقط مؤخرا إشادات في مجالات الصحة والسلامة نظير جهوده الحديثة لتطبيق إجراءات سفر احترازية صارمة في ظل الظروف الصحية العالمية الراهنة اتساقا مع الجهود الوطنية للحد من انتشار فيروس كورونا.

ويذكر أن مطار مسقط الدولي، حقق أخيرا إنجازا عالميا جديدا بحصوله على شهادة الاعتماد الصحي للمطارات من قبل مجلس المطارات العالمي، كأول مطار في الشرق الأوسط يحصل على هذا التصنيف الدولي الذي تم اعتماده أخيرا من قبل المجلس من أجل ضبط معايير الحصول على شهادات الاعتماد الصحي للمطارات العالم جراء تأثر القطاع بالجائحة العالمية.

مسقط - دشنت «العربية للطيران مصر» أولى رحلاتها المباشرة إلى مسقط بمعدل رحلتين أسبوعيا بين مطار القاهرة الدولي ومطار مسقط الدولي اعتبارا من 11 مارس 2021.

ويأتي تسيير رحلات «العربية للطيران مصر» إلى مطار مسقط الدولي في ظل الطلب المتزايد للسفر إلى السلطنة وجمهورية مصر العربية سواء للسياحة أو للعمل.

وستستخدم «العربية للطيران مصر» طائرة إيرباص إيه 320 في خط رحلاتها بين القاهرة ومسقط، حيث تقلع من مطار القاهرة الدولي على الساعة 2:45 ظهرا بتوقيت القاهرة، وتصل إلى مسقط عند الساعة 6:35 مساء بتوقيت السلطنة.

وقال سامر بن أحمد النبهاني، رئيس وحدة العمليات التجارية في شركة مطارات عُمان، إن «محطة القاهرة تعتبر من أهم الوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط، وتأتي ضمن مساعي الشركة لجذب المزيد من رحلات الطيران الدولية إلى مطارات السلطنة سواء الرحلات المنتظمة أو رحلات شركات الطيران الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز النشاط السياحي والتجاري بين السلطنة وبقية دول العالم».

وشدد على أن السلطنة تمتلك مقومات سياحية وفرصا استثمارية واعدة، خاصة بعد أن سهلت أخيرا دخول السياح إلى رعاياها 103 من الدول دون الحصول على تأشيرة لمدة 14 يوما ومن ضمنهم مواطنو جمهورية مصر العربية.

شبح الفقر يخيم على تركيا مع استمرار التضخم

وفيما تؤدي الصعوبات الاقتصادية إلى تراجع شعبيته الانتخابية، يفضل أردوغان أن يعطي في خطابه صورة عن تركيا يحسدها عليها الغرب، وعلى وشك أن تصبح «أحد أكبر الاقتصادات في العالم».

وأشار إرينج يلدان أستاذ الاقتصاد في جامعة قنار هاس في إسطنبول، إلى أن السياسات النقدية السيئة التي شجعت النمو القائم على أساس المديونية وانعدام الثقة في الأسواق، هي السبب وراء ارتفاع التضخم.

13.9 في المئة نسبة الأتراك الذين يعيشون تحت عتبة الفقر المحددة بنحو 4.3 دولار

وأوضح «كان التضخم يبلغ رسميا 14.6 في المئة في 2020. لكن هذا الرقم ليس سوى متوسط. هو أعلى بكثير ويبلغ حوالي 22 في المئة، للمنتجات الغذائية التي تشكل الجزء الأكبر من إنفاق السكان ذوي الدخل المتواضع».

ويقول الخبير الاقتصادي إن الزيادة التراكمية في الأسعار منذ عام 2018 للمنتجات الغذائية بلغت 55 في المئة. وفي مواجهة الانتقادات، اتهم أردوغان التجار أو «جماعات الضغط» بالسعي إلى جني أرباح غير عادلة.

وقال يلدان «نحن نخلق أعداء وهميين لمنع تحول النقمة إلى رد فعل ضد الحكومة». ومن المتوقع أن يعلن الرئيس التركي الجمعة عن إصلاحات في محاولة لإنهاض الاقتصاد.

وتقول هاجر فوغو مؤسسة منظمة «شبكة الفقر العميق» غير الحكومية، «أعمل منذ عشرين عاما في أحياء فقيرة لمساعدة الناس الذين يعيشون في الفقر. لم يكن تأمين الطعام أبدا مشكلة كما هي اليوم».

وفي هذه الأحياء حيث يقم عاملون عموما في البناء، يحاول أشخاص يجمعون القمامة لإعادة تدويرها ونساء وأطفال تامين معيشتهم كباية متجولين. وتضيف فوغو «لقد رأيت أمهات يطعن أطفالهن الحساء الجاهز لأنهن لم يعدن قادرات على شراء حليب الأطفال. إنه مكلف للغاية إلى درجة أن السوبرماركت باتت تضعه في أماكن مغلقة، وكأنه منتج فاخر».

والفقر لم يعد يبال فقط هؤلاء الذين كانوا دائما في أوضاع صعبة، وإنما أيضا الفئات التي كانت تظن أنها بمنأى منه.

وتتابع فوغو «هناك أشخاص وجدوا أنفسهم فجأة عاطلين عن العمل أو لم يطلبوا من قبل مساعدة غذائية ياتون إلينا».

ولم تكن أوصار المرأة المتقاعدات تتصور أبدا أنها لن تتمكن يوما ما من دفع فواتير الغاز. تقول والدومع في عينيهما إنه لم تعد لديها وسائل تدفئة في المنزل رغم درجات الحرارة التي تنخفض إلى ما دون الصفر ليلا في أترق.

وقالت «الحكومة غير أبهة. إذا سألتهم، فإن كل هذه المخاوف غير موجودة».

في أكتوبر أثار شريط فيديو يظهر تاجرا يقول للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنه «لم يعد بإمكانني إحضار الخبز إلى المنزل» ضجة كبيرة. ورد عليه الرئيس «بيدو الأمر مبالغ فيه».

بات شبح الفقر يخيم على تركيا أكثر من أي وقت مضى في ظل استمرار التضخم، فيما يقول خبراء إن سبب الأزمة يكمن في السياسات النقدية السيئة، التي شجعت النمو القائم على أساس المديونية وانعدام الثقة في الأسواق، وهو ما فجر التضخم.

في الأسابيع الأخيرة بشكل أسبوعي. ويقول أحمد الذي جاء أيضا للتبضع في هذا السوق «سعر زيت الزيتون الآن يعادل سعر الذهب. هذا ما يجب أن يقدمه رجل ما لمن يحب لإثارة إعجابها».

وخلف السخرية، هناك مأساة يواجهها العديد من الأتراك من ذوي الدخل المحدود، الذين صاروا فجأة تحت عتبة الفقر وبات العنوز على شيء يأكلونه دون كلفة عالية صراعا يوميا.

بحسب تقرير للبنك الدولي نشر في أبريل 2020، فإن 13.9 في المئة من الأتراك يعيشون تحت عتبة الفقر الوطنية المحددة بنحو 4.3 دولار (3.59 يورو) في اليوم وللشخص الواحد.



مرارة ارتفاع الأسعار لا تضاهيها مرارة